

بنكان و 10 جمعيات وشركات تنضم لـ " حماية عملاء التمويل المتناهي الصغر "



منى ذو الفقار وممثلي هيئة الرقابة المالية والاتحاد و مراقب الحسابات خلال اجتماع الجمعية العامة

شدت منى ذو الفقار رئيس الاتحاد المصرى لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، على أولوية مبادرة حماية حقوق عملاء التمويل متناهي الصغر التي بموجبها يمنح مقدمى خدمات ذلك النوع من التمويل سواء كانت شركات او جمعيات او بنوك شهادة دولية معتمدة من مؤسسة Cerise & SPTF مناشيا مع قواعد حماية العملاء الصادرة عن البنك المركزى وهيئة الرقابة المالية .

متابعة - جمال فاضل

البنكان:
مصر، الزراعي المصري و 10 شركات و جمعيات الفئة "أ" في مبادرة تمهد لاستكمال تطور صناعة التمويل متناهي الصغر

كشفت رئيس الاتحاد، خلال اجتماع الجمعية العامة للاتحاد، عن استكمال تنفيذ مبادرة التمويل المستؤل وحماية العملاء Cerise & SPTF بالتعاون مع البنك الدولي وبالتنسيق مع هيئة الرقابة المالية والبنك المركزى المصرى، لتعزيز ممارسات التمويل المستؤل بين المؤسسات فى مصر وتأهيلها للحصول على الشهادة الدولية فى مجال حماية العملاء من المؤسسات الدولية المعتمدة، تستهدف -مبادرة التمويل المستؤل وحماية العملاء- العمل مع 12 مؤسسة تمويل متناهي الصغر عبارة عن 5 جمعيات و5 شركات وبنكين من أعضاء الاتحاد يمثلون أكبر مقدمى خدمات التمويل متناهي الصغر فى مصر، وبتنفيذ المبادرة سيكون أكثر من 90% من عملاء التمويل متناهي الصغر يتعاملون مع مؤسسات مصنفة دولياً أنها تطبيق أفضل الممارسات الدولية فى حماية حقوق العملاء بموجب شهادة دولية معتمدة من مؤسسة Cerise & SPTF وتماشيا مع قواعد حماية العملاء الصادرة عن البنك المركزى المصرى وهيئة الرقابة المالية.

وتهدف المبادرة دمج حماية العملاء كجزء لا يتجزأ من الثقافة اليومية لممارسى صناعة التمويل متناهي الصغر فى مصر، وتتمثل الجهات المرشحة للمشاركة فى خمس شركات هى: تنمية، ريفى، تمويلى، أمان، تساهيل، وخمس جمعيات هى: التضامن، أنا المصرى، رجال الأعمال بالإسكندرية، لييد، الهيئة القبطية الإنجيلية، بالإضافة إلى البنكين: مصر، الزراعى المصرى. وخلال اجتماع الجمعية العامة استعرضت رئيس الاتحاد حصاد عام 2023 الذى تناول عدة محاور أهمها ما تم إنجازه بمشروع الترقية المؤسسية، إذ تمكن المشروع من ترقية 8 جمعيات أهلية من

الفئة (ج) للفئة (ب) فى مرحلته الأولى، وجار استكمال المرحلة الثانية التى تضم 15 جمعية من الفئة (ج)، يستهدف -المشروع- بناء القدرات الفنية والتكنولوجية للجمعيات الأهلية من الفئة (ج) وضمها للفئة الأعلى بحيث تكون قادرة على تطوير هياكلها المؤسسية وأكثر جذباً للحصول على التمويل المصرى بما يمكنها من جذب عملاء جدد ومن ثم تنمية السوق بصورة عامة. أشارت رئيس الاتحاد إلى أنه خلال 2023 وبالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تم تدشين دراسة "التمويل متناهي الصغر فى مصر.. الأثر الاجتماعى والاقتصادى"، وهى دراسة تستمد أهميتها من محورين مهمين هما أنها أول دراسة يجريها الاتحاد، كما أنها تبين ملامح صناعة التمويل ولاسيما فى ظل غياب دراسات بحثية عن السوق منذ عام 2008، توصلت -الدراسة- إلى نتائج اقتصادية واجتماعية، منها:

- 97.1% من أصحاب المشروعات أكدوا تحقيق مشروعاتهم للأرباح.

- 85.6% من أصحاب المشروعات حققوا أرباحاً شهرية، مقابل 14.4% من المبحوثين بتحقيق أرباح بشكل موسمي.

- 80% من المبحوثين يستثمرون العائد من المشروع وجاء فى المرتبة الأولى استثمار الأرباح بهدف التوسع فى المشروع، بنسبة 72.2% يلي ذلك شراء مستلزمات للمشروع بنسبة 52.9% وتمثلت أنماط أخرى فى شراء معدات والدخول فى جمعيات لتجهيز البنات وتحسين أموال المعيشة للأسرة.

- 34.2% من أصحاب المشروعات أكدوا قيامهم بتشغيل أفراد آخرين، بما يشير إلى تحقيق أبرز

الأهداف المنشودة من توفير التمويل متناهي الصغر لأصحاب المشروعات الاقتصادية المختلفة

- 59.8% من العينة يقوموا بالادخار من المشروع،

- متوسط ساعات العمل فى المشروع يومياً هو ثمانى ساعات وقد نتج عن ذلك تمتع 77.7% بوقت فراغ بما سمح بقضاء وقت أطول مع أفراد الأسرة.

- النساء لديهن وقت فراغ أكثر من الرجال لطبيعة النشاط لأن لديها مهام أخرى كربة منزل،

- 5.6% من المبحوثين أشاروا أن علاقتهم بالأسرة والأبناء قد تحسنت وأكد 87.8% حصولهم على دعم من الزوج.

- 72.1% أكدوا أن العائد من المشروع يكفي لاحتياجات الأسرة

- 78.9% من المبحوثين أشار إلى أنهم يساهمون فى نفقات أسرهم الشهرية من أرباح المشروع،

- 70.7% من المبحوثين قال أن عائد المشروع ساعدهم على توفير رعاية صحية أفضل لأسرهم

28%

الحصة السوقية لجمعيات الفئة "ج" المشاركة فى " الترقية المؤسسية "

فى السياق يوضح جمال خليفة، مدير مشروع الترقية المؤسسية بالاتحاد أن المحافظ الائتمانية للجمعيات الأهلية المشاركة بالمشروع شهدت نمواً ملحوظاً بما يزيد عن 78% لتسجل 407.8 مليون جنيه نهاية مارس الماضى مقابل 228.9 مليون جنيه نهاية ديسمبر 2020، بما يوضح الأثر الإيجابى لمشروع الترقية على تحسن مؤشرات الأداء، مضيفاً أن الجمعيات الأهلية الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وتشارك بالمشروع تضمنت 26 جمعية أهلية من الفئة (ج) والتي تقل محافظتها عن 10 مليون جنيه، ويستهدف المشروع تأهيلها وبناء قدراتها لتمكين من الترقى للفئة الأعلى (ب).



جمال خليفة

فى السياق يوضح جمال خليفة، مدير مشروع الترقية المؤسسية بالاتحاد أن المحافظ الائتمانية للجمعيات الأهلية المشاركة بالمشروع شهدت نمواً ملحوظاً بما يزيد عن 78% لتسجل 407.8 مليون جنيه نهاية مارس الماضى مقابل 228.9 مليون جنيه نهاية ديسمبر 2020، بما يوضح الأثر الإيجابى لمشروع الترقية على تحسن مؤشرات الأداء، مضيفاً أن الجمعيات الأهلية الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وتشارك بالمشروع تضمنت 26 جمعية أهلية من الفئة (ج) والتي تقل محافظتها عن 10 مليون جنيه، ويستهدف المشروع تأهيلها وبناء قدراتها لتمكين من الترقى للفئة الأعلى (ب).

نفذ المشروع فى مرحلته الأولى ترقية 8 جمعيات من إجمالي 11 جمعية أهلية، كما تم البدء فى المرحلة الثانية منذ سبتمبر الماضى ويجري حالياً العمل على ترقية 15 جمعية منتشرة على مستوى الجمهورية وتصل للعملاء الأكثر احتياجاً. تمكنت الجمعيات الأهلية المشاركة بالمشروع من تقديم خدمات تمويلية لأكثر من 35.5 ألف عميل بنهاية مارس الماضى، ووصلت الحصة السوقية للجمعيات الأهلية المشاركة بالمشروع من الفئة (ج) إلى أكثر من 19% من إجمالي عملاء مؤسسات

law.com international تمنح "الاهلى المصرى" جائزة "المبادرة والتنوع" لعام 2024

منحت المؤسسة الدولية "LAW.COM International" - المتخصصة فى فرز وترتيب الأداء القانونى المتميز للقطاعات القانونية للمؤسسات والبنوك - البنك الاهلى المصرى جائزة "المبادرة والتنوع" - عام 2024 على مستوى الشرق الاوسط من خلال المجموعة القانونية بالبنك، ما يعكس ثقة وتقدير المؤسسات الدولية فى نظم ومعايير ادارة "الاهلى المصرى" من ناحية ويؤكد توافق البنك مع افضل الممارسات والمعايير الدولية فى الاساليب والاجراءات القانونية الحديثة من ناحية اخرى.



هشام عكاشة

فى تعقيبه يشير هشام عكاشة رئيس "الاهلى المصرى" ان حصد المجموعة القانونية بالبنك تلك الجائزة يتوج الشراكة القائمة بين المجموعة القانونية ومجموعات التشغيل المختلفة بالبنك فى مباشرة الاعمال لتحقيق أعلى معدلات الجودة والكفاءة فى الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتطبيق افضل الممارسات الدولية لمواكبة كل ما هو جديد فى المجال القانونى والحلول القانونية لإدارة المخاطر.

تسلم الجائزة الممنوحة للمجموعة القانونية مدير مكتب تمثيل البنك فى دبي خلال الحدث السنوي الذي أقيم فى إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة فى ابريل الماضى بحضور ممثلي الفرق والمجموعات القانونية العاملة فى كبرى المؤسسات المالية والشركات والهيئات الدولية ومكاتب المحاماة الدولية العاملة بمنطقة الشرق الأوسط. الجدير بالذكر سبق حققت المجموعة القانونية بالبنك انجازات عديدة استحققت عنها حصد جوائز على المستوى الإقليمي والدولي منها جائزة أفضل مجموعة قانونية فى مجال البنوك والتمويل لعام 2023 على مستوى الشرق الاوسط من قبل The Legal Era Middle East, Dubai مؤسسة الدولية المرموقة جائزة أفضل مجموعة قانونية لعام 2022 على مستوى الشرق الاوسط من قبل Legal Community MENA وشمال افريقيا من مؤسسة Legal